

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

اعتراضية تجاه تفكيك الشیخ الأعظم

ثمة إشكالية تجاه تفكيك الشیخ الأعظم القائل: «هذا كله إذا قيل بالترتيب من جهة الفورية (وأن الأمر بالشيء يقتضي التهی عن الحد) و أمّا إذا قيل به من جهة ورود الدليل على اشتراطه في الحاضرة، فيصير حاله كحال سائر الشروط المعتبرة في الصلاة، في أن وجوب الصلاة في أول الوقت إنما هو مع التمكّن من فعلها جامعة للشروط»^[1] فإن هذا التفكيك يتحدد حول مناسئ «الترتيب والاحتياط» فلا يجرح الإطلاق المبحوث حالياً، أجل لو عزم الشیخ على بسط المطالب و تحليل أبعادها لحسنات هذه العبارة، إلا أنها من البعد العلمي - حول الإطلاقات - عديمة التّمرة نهائياً إذ لا تخدش الإطلاق و لا تدعنه أبداً، فإن الشیخ يرى أن الإطلاقات لا تعالج حرمة الحاضرة إما وفقاً للأمر بالشيء المقتضي للنهي أو وفقاً لعدم وجوب الحاضرة لدى وجوب الفائدة - مضاداً للجواهر -.

مناقشة الفئة الثانية من إطلاقات الحاضر

و أمّا سائر الدلائل المطلقة تجاه الحاضر فقد أقرّها صاحب الجواهر قائلاً:

«و إلى إطلاق ما دل[2] على «وجوب قضاء الحاضرة» إذا مضى من الوقت مقدار ما يسع الفعل جاماً لما يعتبر فيه من الشرائط (نظير الميت أو المجنون و كافة المعدورين) إذ على المضايقة لا يتحقق ذلك (سعة امتنال الحاضرة) لمن كان عليه فوائت، بل لا بد من مضي زمان يسع الجميع، أو إدراك وقت الضيق و لم يفعل، لأن صحة الحاضرة مشروطة بفعل الفائدة، فلا بد من مضي زمان يسع الشرط و المشروط في تتحقق القضاء بناء على مساواة غير الطهارة من الشرائط لها في اعتبار سعة الوقت بالنسبة إلى التكليف في أول الوقت، فمن كانت عليه فوائت حينئذ و ذكرها في الوقت ثم عرض له جنون أو حيض أو غيرهما بعد مضي زمان يسع الحاضر خاصة لم يجب عليه القضاء بناء على التضييق».^[3]

بينما الشیخ الأعظم قد خاصم هذا الإطلاق أيضاً - كبقية الإطلاقات المأثورة - قائلاً:

«و أمّا إطلاقات وجوب القضاء على من مضى عليه من الوقت مقدار الفعل (بمقدار أربع ركعات) فإن كان المراد مقدار الصلاة و الطهارة دون غيرها من الشروط فلا دلالة فيها على المقام (إذ لم تتحدد حول بقية الشروط كأن تنتفي الفوائت، إذن فليس في مقام البيان من هذه الجهة حتماً) و إن كان المراد مقدار الصلاة و تحصيل جميع الشروط (حتى انعدام الفائدة) فهي ساکنة عن بيان الشروط فإذا أدعى شرطية شيء للصلاة فلا دلالة فيها على نفيها (شرطية انتفاء الفائدة، إذن فهذه الإطلاقات لا ترفض وجوب الفوائت أو جواز الحاضر) كما لا يخفى».^[4]

و إنما نسایر الشیخ الأعظم في هذه الإشكالية - تجاه الإطلاق الثاني - إذ الروايات التي قد شرحت الصلاة مع شرطية الطهارة فحسب فلا تضرّب مانعية الفوائت، و اللاتي يشرحن كافة الشرائط فلم تقصد شرطية عدم الفوائت إذ لا تتحدد من هذه الجهة

مؤكداً.

دراسة الزمرة الثالثة للإطلاقات

وأما الإطلاق الثالث لدى صاحب الجواهر، فقد رحّب به قائلاً:

«وإلى ما دل[5] بعمومه وإطلاقه على صلاحية جميع أوقات الحاضر لأدائها بالنسبة إلى سائر المكلفين».

وقد استعرضه الشيخ أيضاً قائلاً:

«الثانية (الدى بحث الشيخ): ما دلّ بعمومه أو إطلاقه على صلاحية جميع أوقات الحاضر لأدائها بالنسبة إلى جميع المكلفين[6] فيتناول من عليه فائتة أيضاً فيصحّ له فعل الحاضرة في السّعة.»

ولكنه قد فنّد قائلًا:

«ويرد عليه: ما في سابقه، من عدم فائدة في إطلاقها، سواء جعلنا اعتبار الترتيب من جهة الفوريّة، أم من جهة ثبوت اشتراط الحاضرة بتأخرها عن الفائتة، إذ مدلولها صلاحية كلّ جزء من الوقت للحاضرة (بحيث لم تُبعَد لزوم الفوائد) وهذا غير منكر عند أهل المضایقة، فإنّهم لا يقولون بعدم الصلاحية[7] للحاضرة (يذاتها بل قد توفر مقتضي الحاضر تماماً) وإنّما يقولون بعرض ما أوجب تأخرها (الحاضرة) أو بكونها مشروطة بشرط مفقود يحتاج إلى تحصيله و هو فراغ الذمة عن الفائتة.

نعم ربّما يظهر من بعض العبارات المحكيّة عن السيد المرتضى[8] ما يوهم عدم صلاحية زمان الاستغفال بالفائتة لأداء الحاضرة، و حينئذ فيصلح هذه الإطلاقات للردّ عليه و لكن من المقطوع أنّ مراده من عدم صلاحية ذلك الوقت للفعل: عدم صلاحية (امتثال ذاك) الفعل في ذلك الوقت (لعرض المانع لانهاد المقتضي).»[9]

و نعلّق على مقالة الشيخ:

- أولًا: إنّ كلمة «الصلاحية» لا تعنينا حالياً إذ الحاضرة قد تفعّلت ببركة الإطلاق لكافة الأنام سواء طرأت فائتة أم لا، فبالنّالي إنّ هذا الإطلاق لا يتحدّث حول جميع الأوقات كي نحتفظ على صلاحية الحاضرة - كما زعمه - بل هدف الإطلاق هو من ناحية المكلفين الذين قد فاتتهم الصلوات فحينئذ فقط ستتأتى صلاحية الإطلاق و مقتضي الحاضرة لا من حيث الوقت لأنّه لا يدلّ على جواز الحاضرة حين طروء الفائتة.

- ثانياً: إنّ أساس التعبير «بالصلاحية» يُعدّ من الأغلاط لأنّ الشيخ منذ البداية قد استأصل حجية إطلاق الحاضرة فكيف يتّبّقى لها مقتضي و صلاحية؟ بينما نحن - وفقاً للجواهر - قد استقبلنا الإطلاق و صحّحنا صلاحية الحاضر تماماً.

ممارسة الفرقة الرابعة للإطلاقات

وأما الإطلاق الرابع لدى الجواهر فقد أضافها بالصياغة التالية قائلاً:

«وإلى ما دل[10] على أنّ الحاضرة متى دخل وقتها لا يمنع منها إلا النافلة المعتبر عنها في الأخبار بالسبحة أو أداء الفريضة

المشاركة لها في الوقت كالظهر بالنسبة إلى العصر وإلى إطلاق أوامر القضاء المحرر في الأصول إنها للطبيعة»[11]

و حيث إن هذه الإطلاقات تعد في مقام بيان الموضع بحيث قد حصرتها على النوافل فحسب، فستنتج أن الفوائد لا تصدق جواز الحواضر أبداً.

بينما الشيخ الأعظم قد تصدّأها أيضاً قائلًا:

«الثالثة: ما دل على أنه إذا دخل وقت الفريضة لا يمنع من فعلها شيء إلا أداء نافلتها الراتبة[12] مثل قولهم عليهم السلام: «إذا زالت الشمس فما يمنعك إلا سُبحتك (أي النافلة)»[13]. و قولهم عليهم السلام: «إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين إلا أن بين يديها سُبحَةً، و ذلك إليك، طولت أو قصرت»[14].

ثم نازع الشيخ دلالتها قائلًا:

«و يرد عليه: أن هذه الروايات في مقام دفع[15] توهّم رجحان تأخير الظهر إلى حد محدود، كالقدمين والذراع والقامة - على ما يتراءى من بعض الأخبار الدالة على هذه التحدّيات -[16] فيبيّن الإمام بذلك أنه ليس بعد دخول الوقت مانع عن فعل الفريضة إلا النافلة، فلا ينطر القدمين ولا الذراع ولا القامة ولا غيرها.

و الذي يكشف عما ذكرنا ما عن محمد بن أحمد بن يحيى، قال: «كتب بعض أصحابنا إلى أبي الحسن (الكاظمي) عليه السلام: أنه روى عن آبائك: القدمين والذراع والقامة والقامتين وظلّ مثلك و الذراعين؛ فكتب عليه السلام: لا القدم ولا القدمين، إذا زال الشمس فقد دخل وقت الصلاة وبين يديها سُبحَةً، فإن شئت طولت وإن شئت قصرت.... الحديث»[17].

و الحال: أن من لاحظ الأخبار المذكورة يظهر له ما ذكرنا في معنى الرواية غاية الظهور (بأنها لم تتحدث حول بقية الموانع سوى النافل فلا تنتج جواز الحاضرة لدى الفائدة).

(وثانياً): ثم إنه كيف يمكن الاستدلال بهذه الأخبار مع أن المراد بالمنع في قوله عليه السلام: «لا يمنعك»: المنع الكمالى (أي من كمال الصلاة أن تؤخر لأجل النافلة فحسب) لا منع الصحة والإجزاء (كي يحرّم أي فعل آخر في ذلك الوقت) بقرينة استثناء النافلة، و المطلوب في مسألة المضایقة منع الفائدة عن صحة الحاضرة قبلها (بحيث ستبطل الحاضرة تماماً بينما هذه الروايات لا تدلّ على البطلان) فافهم..»[18]

[1] انصارى مرتضى بن محمداًمين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضایقة). ص 296 قم مجمع الفكر الإسلامي.

[2] الوسائل - الباب - ٣ - من أبواب قضاء الصلوات - الحديث ١٧ و الباب ٤٨ و ٤٩ من أبواب الحيض من كتاب الطهارة.

[3] جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 47.

[4] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضایقة). ص 297 قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.

[5] الوسائل - الباب - ٤ - من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.

[6] الوسائل ٩١:٣، الباب ٤ من أبواب المواقف.

[7] في «د»: صلاحية الوقت.

[8] حكاہ العالمة في المختلف ١:١٤٤، و انظر رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثانية): ٣٦٤.

[9] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضایقة). ص 298 قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.

- [10] الوسائل – الباب – ٥ و ٨ – من أبواب المواقف من كتاب الصلاة.
- [11] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص49 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- [12] الوسائل ٩٦:٣، الباب ٥ من أبواب المواقف.
- [13] الوسائل ٩٧:٣، الباب ٥ من أبواب المواقف، الحديث ٦ باختلاف يسير.
- [14] الوسائل ١٠٨:٣، الباب ٨ من أبواب المواقف، الحديث ٣٠ مع اختلاف يسير.
- [15] لم ترد «دفع» في «ع» و «ن» و «ص».
- [16] انظر الوسائل ١٠٣:٣، الباب ٨ من أبواب المواقف.
- [17] الوسائل ٩٨:٣، الباب ٥ من أبواب المواقف، الحديث ١٣ باختلاف يسير.
- [18] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقه). ص298 قم – ايران: مجمع الفكر الإسلامي.